تقرير البورصة اليومي

بيع قوي على «المدينة» وشركاتها ومجموعة «إيفا» تقود السوق للارتفاع

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات جلسة ختام الأسبوع على ارتفاع مؤشريه بعد اداء اتسم بالتذبذب في ظل النشاط المضاربي الذي يشهده السوق في الوقت الراهن، وبهذا الارتفاع اقترب المؤشر العام من مستوى 6000 نقطة مجددا بعد ان فقد هذا المستوى بسبب العمليات البيعية الموسعة في جلسة أول من أمس.

وشهدت الجلسة ارتفاعا وانخفاضا سريعا على مستوى مؤشري السوق نتيجة عمليات الدخول والخروج على عدد من الأسهم بهدف جني الأرباح منها وفي مقدمتها الأسهم الرخيصة وخاصة التابعة لمجموعة المدينة التي شهدت تذبذب واضح في الأداء في ظل عمليات البيع القوية لجني الأرباح التي يشهدها السوق بشكل عام وأسهم هذه المجموعة بشكل خاص. وفي المقابل استمر النشاط الايجابي بالنسبة لمجموعة ايفا، حيث ارتفعت جميع الأسهم التابعة لها، كما ارتفعت مجموعة الصفاة وعدد من شركاتها التابعة في ظل النشاط الذي يشهده عدد من المجاميع الاستثمارية التي تسعى لرفع قيم أصولها من خلال زيادة القيمة السوقية لأسهمها. ولم تتأثر حركة التداول بشكل سلبي على إثر قرار هيئة أسواق المال أول من أمس الذي بموجبه تم إلغاء تداول أسهم 9 شركات مدرجة من بينها شركات عريقة في سوق الكويت المالي، فضلا عن إمهال 10 شركات أخرى لتعديل أوضاعها.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 18,7 نقطة ليغلق عند مستوى 5982,2 نقطة بارتفاع نسبته 0,31٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1,7 نقطة ليغلق عند مستوى 405,97 نقاط بارتفاع نسبته 0,42٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ أجمالي الأسهم المتداولة 681 مليون سهم نفذت من خلال 7415 صفقة قيمتها 52 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا محدودا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 11,9٪، وتراجعت الصفقات بنسبة 10,6٪، وتراجعت القيمة الإجمالية بنسبة 9,9٪، وتصدر قطاع الاستثمار النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 231,4 مليون سهم نفذت من خلال 2492 صفقة قيمتها 16,7 مليون دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 168,07 مليون سهم نفذت من خلال 2310 صفقة قيمتها 14,5 مليون دينار، وحل ثالثا قطاع العقار من خلال تداول 128,5مليون سهم نفذت من خلال 1052 صفقة بقيمة 6,4 ملايين دينار.

آلية التداول

تحسن ملحوظ شهده قطاع البنوك في جلسة أمس، ولكن بسبب ضعف كميات التداول استحوذ القطاع على 7,4٪ من إجمالي القيمة، وحقق سهم التجاري ارتفاعا بواقع 40 فلسا، فيما تراجع سهم المتحد بواقع 10 فلوس وذلك لليوم الثاني على التوالي بعد تداولات محدودة، وتراجع سهم الخليج بواقع 5 فلوس بعد تداولات متوسطة، وأغلقت باقي أسهم القطاع عند مستويات اغلاقاتها السابقة. وواصل قطاع الشركات الاستثمارية تصدر قطاعات السوق وذلك من خلال استحواذه على 32,1٪ من إجمالي القيمة، وشهد سهم ايفا ارتفاعا بمقدار فلس واحد بعد تداول 50,3 مليون سهم، وتراجع سهم المدينة بواقع 5 فلوس بعد تداول 64,2 مليون سهم ليتراجع الى مستوى 86 فلسا وذلك بعد ان اقترب من ملامسة 100 فلس قبل آخر جلستين.

شهد قطاع الشركات تداولات نشطة في جلسة أمس، واستحوذ القطاع على 12,3٪ من اجمالي القيمة، وارتفع سهم أبيار بواقع 2,5 فلس 50,8 مليون سهم، وارتفع سهم رمال بواقع 15 فلسا بعد تداول 4,2 ملايين سهم.

ارتفع قطاع الشركات الصناعية جراء تحسن سهم الصناعات الذي شهد تداولا مليونيا وارتفع بمقدار فلسين ليرتفع الى 224 فلسا، كما شهد سهم الهلال تداولات قوية بالنسبة للسهم بلغت 1,5 مليون سهم ولكنه استقر عند مستوى إغلاقه السابق.

حقق قطاع الشركات الخدماتية ارتفاعا على وقع نشاط عدد من أسهمه، واستحوذ القطاع على 27,9٪ من القيمة، وحقق سهم هيتس تراجعا بمقدار 6 فلوس بعد تداول 44,5 مليون سهم لتبلغ خسائر السهم 16 فلسا في جلستين في إطار عمليات التصحيح التي تشهدها مجموعة المدينة، وارتفع سهم صفاة للطاقة بواقع 5 فلوس بعد تداول 35,08 مليون سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

18.7
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,31٪، وارتفاع المؤشر الوزني 1,7 نقطة بنسبة 0,42٪.

681
مليون سهم تم تداولها بقيمة 52 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها 44,8٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم تمويل الخليج على 14,03٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة الأمس تصدرها قطاع الأغذية بواقع 57,4 نقطة، وقطاع الخدمات بواقع 52,5 نقطة.

أبوظبي تساعد دبي من جديد عبر صفقة شراء لبنك متعثر

مقر مصرف دبي

دبي - رويترز: قال المدير المالي لبنك الإمارات دبي الوطني أكبر بنوك دبي إن إمارة أبوظبي الغنية بالنفط ضخت سيولة في البنك لمساعدته جزئيا على شراء مصرف دبي المتعثر. وكانت أبوظبي ساعدت دبي قبل أكثر من عامين في تجنب التخلف عن سداد ديون. وكان حاكم دبي أصدر توجيها في أكتوبر بأن يقوم بنك الإمارات دبي الوطني بالاستحواذ على مصرف دبي المتوافقة أنشطته مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد تدخل حكومة الإمارة لإنقاذه في وقت سابق من عام 2011.

وقال بنك الإمارات دبي الوطني الذي تأثرت نتائجه في الربع الأخير من العام الماضي بتعرضه لهيئات متصلة بإمارة دبي ان وزارة المالية الإماراتية منحته قرضا بقيمة 2,8 مليار درهم)762,3 مليون دولار(لأجل ثمانية أعوام بسعر فائدة أقل من السوق لتسهيل صفقة شراء مصرف دبي. وقال سوريا سوبرامانيان المدير المالي لبنك الإمارات دبي الوطني في مؤتمر بالهاتف بعد إعلان نتائج البنك في الربع الأخير «حصلنا على سيولة من وزارة المالية الإماراتية.. يحظى شراء مصرف دبي بدعم حكومتي دبي وأبوظبي». وأحدثت دبي ضجة في الأسواق العالمية عام 2009 حين طلبت تجميد سداد ديون بقيمة 25 مليار دولار لدى مجموعة دبي العالمية عقب انهيار قطاعها العقاري. وانتفضت أبوظبي لمساعدة دبي عبر صفقة إنقاذ في اللحظات الأخيرة ساعدتها على تجنب التخلف عن سداد قيمة الصكوك الإسلامية. وتمتلك أبوظبي ما نسبته 10٪ من احتياطيات النفط العالمية وتسهم بنسبة 90٪ من الصادرات النفطية للبلاد وهي أكبر مساهم في خزانة الدولة. وكجزء من الصفقة منحت حكومة دبي بنك الإمارات دبي الوطني ضمانا من الخسائر بقيمة 768 مليون درهم لفترة سبع سنوات. وقال مدير صناديق مقيم في دبي طلب عدم نشر اسمه «المسألة ليست من دفع إلى (الصفقة) سواء كان دبي أو أبوظبي وإنما هل هذه الضمانات كافية». ويمتلك بنك الإمارات دبي الوطني ذراعا إسلامية هي مصرف الإمارات الإسلامي قبل الاستحواذ على مصرف دبي. وقال ريك بدنر الرئيس التنفيذي للإمارات دبي الوطني في المؤتمر إن البنك لم يتوصل إلى قرار نهائي بشأن دمج المصرفين وإنه لايزال يقيم التآزر بينهما. وأضاف أن البنك سيصدر إعلانا بشأن الهيكل المستقبلي في وقت قريب. وتأتي مشاركة أبوظبي في إنقاذ الجارة الأكثر تألقا بعد أكثر من عامين على منح أبوظبي دبي عشرة مليارات دولار.

وكان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اشترى سندات تابعة لدبي بقيمة عشرة مليارات دولار في عام 2009.

وفي وقت سابق من اليوم الأربعاء قال الإمارات دبي الوطني إن صافي أرباحه في الربع الرابع تراجع بنسبة 62٪ إلى 152 مليون درهم بعدما ألقت المخصصات بظلالها للعام الثاني على التوالي وذلك مقارنة مع أرباح قيمتها 403 ملايين درهم في نفس الفترة قبل عام. ورفض البنك تحديد طبيعة هذه المخصصات لكنه قال إن مسألة الربح والخسارة غير مأخوذة بعين الاعتبار في صفقة شراء البنك الذي يتخذ من دبي مقرا. وتوقع محللان أن يحقق البنك أرباحا قيمتها 114 مليون درهم و230,30 مليون. لكن مخصصات انخفاض القيمة ارتفعت بنسبة 425٪ في الربع المذكور إلى 1,06 مليار درهم من 201 مليون درهم في الفترة المقابلة. وبلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 4,98 مليارات درهم في عام 2011 بارتفاع نسبته 56٪ من 3,2 مليارات درهم في عام 2010. وقالت مصادر لرويترز في وقت سابق من الشهر الجاري إن حكومة دبي انسحبت من محادثات لإعادة هيكلة ديون بقيمة عشرة مليارات دولار على المجموعة مبددة الآمال في تدخل حكومي لإنقاذها.

وأبقى الإمارات دبي الوطني توقعه لنسبة القروض المتعثرة عند 14ـ15٪ لعام 2012 وعند 15ـ16٪ في 2013.

منطقة اليورو تصر على فرض رقابة مالية على اليونان

مسيرة احتجاجية في وسط أثينا اعتراضا على إجراءات التقشف الجديدة

بروكسل - أ.ف.پ: أبلغت دول منطقة اليورو اليونان ان عليها قبول الرقابة الصارمة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي اذا كانت تريد إبرام صفقة الانقاذ بحلول الاسبوع المقبل، وذلك رغم تخطيها عقبات رئيسية في المحادثات التي جرت أمس الأول.

وانتهى مؤتمر جرى عبر دائرة الڤيديو المغلقة واستمر ثلاث ساعات بين وزراء المالية أصر خلاله المتشددون على ضرورة ادارة عائدات ونفقات الدولة اليونانية بشكل يومي، بتقييم أولي متفائل، تفادى فيه التطرق الى خطة الإنقاذ التي تتضمن 230 مليار يورو (300 مليار دولار).

وصرح رئيس وزراء لوكسمبرغ جان - كلود يونكر رئيس مجموعة وزراء مالية منطقة اليورو بشأن المحادثات التي جرت وجها لوجه في بروكسل «انا واثق من ان مجموعة اليورو ستتمكن من اتخاذ جميع القرارات الضرورية الاثنين»، وذلك بعد يوم من التوتر.

ومع تسارع الوقت اقترابا من استحقاق سندات بقيمة 14,5 مليار يورو في 20 مارس، تراجع اليورو امام الدولار لليوم الرابع، كما سجلت البورصتان الأميركية واليابانية هبوطا طفيفا.

وقال يونكر ان اليونان وفت بثلاثة شروط وضعت في الاجتماع الأخير الذي جرى قبل ستة ايام، والتي كانت شروطا لإكمال صفقة الإنقاذ المالي التي ستحافظ على وجود اليونان داخل منطقة اليورو. وقال يونكر ان قادة الائتلاف اليوناني قدموا «تطمينات قوية» بأنه مهما يكن الذي سيفوز في الانتخابات العامة التي ستجرى في ابريل، فانه سيواصل تطبيق إجراءات التقشف والإصلاح، فيما قدم مدققون ماليون أجانب تحليلا لاستدامة الدين اليوناني، وتمكنت اثينا من توفير مبلغ 325 مليون يورو إضافي بفضل الاقتطاعات في الإنفاق.

زيوريخ على رأس المدن الأكثر غلاء للمعيشة

زيورخ - سي.إن.إن: كشف تقرير جديد صادر عن مؤسسة «ايكونوميست انتيليجنس» للدراسات الإحصائية ان مدينة زيوريخ السويسرية تربعت على قائمة أكثر المدن غلاء للمعيشة، على مستوى العالم، بعد أن احتلت العاصمة اليابانية طوكيو المرتبة الأولى على مدى 20 عاما.

وأرجع عدد من المحللين هذا الارتفاع إلى الاستثمارات الضخمة التي تشهدها سويسرا، بالإضافة إلى الإقبال الكبير على الفرنك السويسري، الذي يعتبر أكثر العملات الأوروبية أمانا في المرحلة الحالية، حيث الأزمات التي تعصف بالدول المجاورة والتي أثرت بشكل مباشر على العملة الأوروبية الموحدة «اليورو».

وجاء في التقرير الذي حمل عنوان «إحصاءات حول تكلفة المعيشة في مدن العالم»، أن أكثر المدن غلاء هي المدن الواقعة على المحيط الهادي، مثل مدينتي سيدني وميلبورن الأستراليتين، وحلتا في المرتبة السابعة والثامنة، وصعود مدن كسنغافورة وسيئول إلى مراتب متقدمة على مر العام 2011.

واشار التقرير الى أن المراتب العشرة الأولى في الترتيب العام لمدن العالم احتلتها كل من: زيوريخ، تلتها طوكيو، ثم المدينة السويسرية الأخرى جنيف في المرتبة الثالثة، لتكون المراكز السبعة الأخرى على الترتيب هي: أوساكا (اليابان)، أوسلو (النرويج)، باريس (فرنسا)، سيدني (أستراليا)، ميلبورن (أستراليا)، سنغافورة، والمركز العاشر لفرانكفوت (ألمانيا).

وعلى صعيد المدن العربية، فقد جاءت في مراتب مختلفة، حيث احتلت مدينة مسقط العمانية المرتبة 120 على مستوى الترتيب الذي ضم 160 دولة، تلتها الجزائر العاصمة في المرتبة 124، ثم مدينة جدة السعودية في المرتبة 127.

الطلب الاستثماري على الذهب لأعلى مستوى في 14 عاماً

الكويت - كونا: قال تقرير صادر عن مجلس الذهب العالمي ان الطلب على الذهب ارتفع ليسجل أرقاما «فلكية» خلال العام الماضي وبكمية بلغت نحو 4 آلاف طن بقيمة اجمالية وصلت الى 205 مليارات دولار. وأضاف التقرير الذي نشر على موقع المجلس الالكتروني ان الذهب بذلك تجاوزت تداولاته مستوى 200 مليار دولار للمرة الأولى، حيث سجل أعلى حجم للطلب منذ عام 1997 مرجحا ان المحرك الأساسي لهذه الزيادة هو القطاع الاستثماري الذي بلغ حجم الطلب فيه نحو 1640 طنا بزيادة قدرها 5٪ عن عام 2010 مدفوعا بزيادة في الطلب من قبل الهند والصين وأوروبا. وشهدت الهند والصين ارتفاعا كبيرا في حجم الطلبات على المعدن الأصفر لتمثل ما نسبته 49٪ من حجم الطلب العالمي في حين شهدت أوروبا ارتفاعا للعام السابع على التوالي «وكانت كل من ألمانيا وسويسرا المحركين الرئيسين للنمو في المنطقة في خضم الأزمة المالية التي تشهدها أوروبا».

وواصلت البنوك المركزية التوجه الذي تبنته في عام 2010 لشراء الذهب فارتفعت مشترياتها من 77 طنا إلى 439 طنا وهو ما يعكس الحاجة الى تنويع الأصول وتقليل الاعتماد على عملة أو اثنتين من العملات الأجنبية وإعادة موازنة الاحتياطيات «وهو ما يؤدي في النهاية إلى حماية الثروات القومية لبلدان تلك البنوك». وأشار التقرير الى ان الأرقام المسجلة في 2011 تؤكد وجود عاملين مهمين يحركان زيادة الاستثمار في الذهب وهي النمو والتفاؤل على الساحة الآسيوية من جانب ورغبة الغرب في حماية الأصول في ظل حالة عدم الاستقرار من جانب آخر.

وذكر ان زيادة الطلب في آسيا تحديدا أتى بسبب زيادة الطلب الصيني وهو التوجه الذي استمر منذ عامين تقريبا «ومن المرجح أن تصبح الصين للمرة الأولى في 2012 أكبر أسواق الذهب في العالم قاطبة». وقال التقرير أن البيانات الأساسية للذهب لاتزال قوية في ظل تنوع قاعدة الطلب عليه «وهذا ما يقترن بنشاط محدود من جانب العرض». وتشير التوقعات الى استمرار المستثمرين حول العالم في الحفاظ على ممتلكاتهم من الذهب في ظل عدم وجود اي مؤشرات ايجابية قريبة تنتشل الاقتصاد العالمي من كبوته التي يعاني منها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008.

أميركا سترشح رئيساً جديداً للبنك الدولي

واشنطن - أ.ش.أ: أعلنت الولايات المتحدة الأميركية أنها سترشح رئيسا للبنك الدولي خلفا للأميركي روبرت زوليك الذي قرر التنحي عن منصبه بنهاية فترته في يونيو المقبل. وقال وزير الخزانة الأميركي تيموثي جايتنر في تصريح أورده راديو «سوا» أمس إن بلاده تخطط في الأسابيع المقبلة ل طرح مرشح يتمتع بالصفات التي تؤهله لقيادة هذه المؤسسة المهمة. يذكر أن الولايات المتحدة تحتكر منصب رئيس البنك الدولي منذ إنشائه في عام 1945 وذلك بموجب اتفاق غير مكتوب.

أول بنك إسلامي في نيجيريا يبدأ عمله من خلال 3 فروع

أبوجا - أ.ش.أ: بدأ أول بنك اسلامي مرخص له رسميا في نيجيريا عمله أمس من خلال 3 أفرع في ثلاث مدن هي أبوجا وكادونا وكانو.

وقال المسؤولون في البنك الذي يطلق عليه «جايز بنك» ان معظم العملاء من رجال الأعمال والمؤسسات المالية الكبرى المنتمية الى الديانتين الرئسيتين في نيجيريا وهما الإسلام والمسيحية.

وأشار مدير العمليات في البنك الى أن البنك مفتوح لأي شخص يرغب في ايداع او سحب اموال دون الحصول على أرباح بغض النظر عن ديانته.

وكان محافظ البنك المركزي النيجيري مالامو لاميدو سانوسي قال مؤخرا ان الاقتصاد الإسلامي الذي لا يحبذ الحصول على فوائد الايداع في البنوك هو المنقذ للاقتصاد النيجيري.

الأزمة الاقتصادية تعصف برابع أقوى اقتصاد في منطقة اليورو!

القاهرة - أ.ش.أ: تعتزم النقابات العمالية الإسبانية القيام يوم الأحد القادم بمسيرات ومظاهرات تعم مختلف أنحاء البلاد احتجاجا على خطة الإصلاح العمالي التي اعتمدتها حكومة الحزب الشعبي اليميني برئاسة ماريانو راخوي الأسبوع الماضي لتعديل قانون العمل. وقد استهدفت تلك الإصلاحات خفض مكافأة إنهاء الخدمة للعامل الذي يتم الاستغناء عنه من 45 يوما إلى 33 يوما عن كل عام، كما استهدفت أيضا الحد من انتشار عقود العمل المؤقتة وإيجاد نوع من عقود العمل غير محددة المدة، إلى جانب تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي توظف شبابا أقل من 30 عاما.

وقد عارضت النقابات العمالية هذه الإصلاحات مؤكدة أن قانون العمل المعدل الذي اعتمدته حكومة راخوي سيزيد من نسبة البطالة في إسبانيا ويجعل عدد العاطلين يرتفع إلى ستة ملايين عاطل، حيث انه سيقضي على وظائف على المدى القصير وسيزيد الوضع هشاشة على المدى المتوسط لأنه سيسهل عمليات تسريح العاملين في الشركات بمقابل زهيد مما سيتيح للشركات القيام بتخفيض عام في الأجور، كما أنه سيزيد حالة الإحباط لدى السكان الذين يعانون جراء خطط التقشف. ولم يستبعد رؤساء النقابات العمالية اللجوء إلى المحاكم للطعن في قانون العمل المعدل بعدم الدستورية. في مقابل ذلك نفت حكومة راخوي ان يكون تبنيها لهذه الإصلاحات يعتبر تخليا عن وعودها الانتخابية بعدم رفع الضرائب وعدم السماح بتسريح العمال بمقابل زهيد، مؤكدة أنها اضطرت إلى اتخاذ هذه الإجراءات لمواجهة الهبوط الذي يتعرض له الاقتصاد الإسباني منذ الصيف الماضي. ووصف وزير الاقتصاد لويس دي جويندز هذه الإصلاحات بأنها «قوية للغاية» موضحا أنها ستؤدي على المدى الطويل إلى زيادة الإنتاج والتنافسية لأنها تعمل على عدة جبهات وفي نطاق واسع. وتعتبر هذه الإصلاحات استكمالا لسياسة اقتصادية تقشفية شملت مختلف قطاعات الدولة كانت قد أعلنت عنها حكومة راخوي في نهاية العام الماضي، وتضمنت خفض الإنفاق بقيمة 8,9 مليارات يورو وزيادة الضرائب المفروضة بما قيمته 6 مليارات يورو، إلى جانب بعض الإصلاحات الهيكلية في محاولة لتقليص عجز الميزانية البالغ حاليا نحو 8٪ واستعادة الثقة في المكانة الاقتصادية لإسبانيا. وتعتبر هذه السياسة التقشفية هي الأكبر في تاريخ اسبانيا منذ الحرب العالمية الثانية، وقد تعرضت لانتقادات من قبل متخصصين اقتصاديين باعتبار أنها لن تحقق النتائج المرجوة منها بل أنها ستؤدي إلى إضعاف الاستهلاك المحلي وإبطاء النمو.

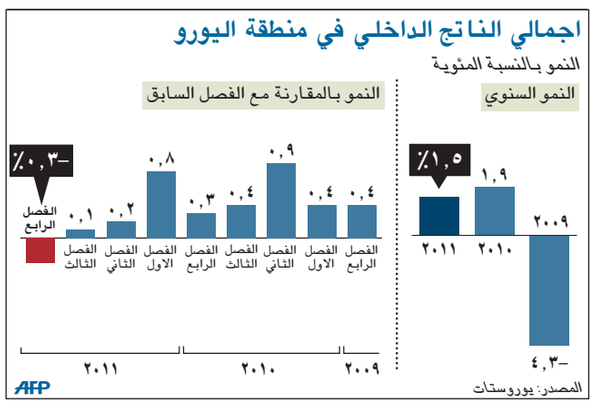

وتواجه إسبانيا أزمة اقتصادية حقيقية حيث انكمش الاقتصاد الاسباني بنسبة 0,3٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي، ووصل حجم الدين العام إلى 70 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة تزيد بـ 10٪ عن مقررات الاتحاد الأوروبي. ورغم أن الدولة تصدر سندات دولية لسداد ديونها غير أن سعر فائدتها مرتفع جدا، حيث يصل إلى 6,5٪ وهي نسبة قد تعجز عندها الدولة الاسبانية عن سداد ديونها أو إصدار سندات أخرى.

وسجلت إسبانيا أعلى معدل للبطالة بين دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغ نحو 23٪ من حجم قوة العمل الإسبانية بينما وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى 50٪.

ودفع هذا الارتفاع الهائل في معدلات البطالة العديد من الإسبان إلى الهجرة بحثا عن فرص عمل بالخارج، فقد هاجر خلال العام الماضي أكثر من 50 ألف إسباني معظمهم توجه إلى دول الاتحاد الأوروبي. ووفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء في إسبانيا، فإن عدد المهاجرين من إسبانيا إلى الخارج فاق للمرة الأولى عدد المهاجرين إليها خلال هذا العام.

والأمر الجدير بالملاحظة في هذا الشأن ان معظم هؤلاء المهاجرين من الشباب من ذوي التعليم العالي ويمتلكون قدرات ومؤهلات متميزة ويجيدون اللغات الأجنبية. كما لوحظ أيضا أن عددا كبيرا من المهاجرين الإسبان يتوجهون إلى المغرب، ليس للاستجمام أو السياحة كما جرت العادة، بل للبحث عن «لقمة عيش». فقد هاجر خلال الفترة الماضية أكثر من 1113 مواطنا اسبانيا إلى المغرب وهو ما اعتبر سابقة في تاريخ الإسبان المعاصر. ويتوجه معظم هؤلاء الإسبان إلى مدينة طنجة أو الدار البيضاء، بحكم تواجد عدد من رجال أعمال يحملون الجنسية الإسبانية، ويتضامنون مع مواطني بلدهم حيث يعملون على تشغيلهم. وارتفعت مؤشرات الفقر في إسبانيا بمقدار 2,1 نقطة ليصل معدل الفقراء إلى 25,5٪ مقارنة بعام 2009.

«موديز» تُحذر من خفض تصنيفات 17 مؤسسة مالية عالمية

رويترز: حذرت موديز للتصنيف الائتماني من أنها قد تخفض تصنيفات 17 مؤسسة مالية عالمية و114 مؤسسة مالية أوروبية في مؤشر آخر على امتداد تداعيات أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو إلى أنحاء النظام المالي العالمي. وأضافت موديز أنها تراجع التصنيفات طويلة الأجل والتقييمات الائتمانية لمجموعة من البنوك، ولم تتأثر الأسواق بإعلان موديز. ومن إجمالي 17 بنكا وشركة للأوراق المالية لها عمليات في أسواق المال العالمية، قالت موديز انها قد تخفض التصنيفات طويلة الأجل لبنك يو.بي.اس وكريدي سويس ومورجان ستانلي بما يصل إلى ثلاث درجات بعد المراجعة. ومن البنوك التي قد تخفض تصنيفاتها درجتين باركليز وبي.ان.بي باريبا وكريدي اجريكول ودويتشه بنك واتش.اس.بي.سي هولدنجز وجولدمان ساكس.